Journal of Social Sciences (COES&RJ-JSS)
ISSN (E): 2305-9249 ISSN (P): 2305-9494
Publisher: Centre of Excellence for Scientific & Research Journalism, COES&RJ LLC
Online Publication Date: 1st July 2020
Online Issue: Volume 9, Number 3, July 2020
https://doi.org/10.25255/jss.2020.9.3.772.791



Sharia Standards for Classification of Joint Stock Companies

Ahmed Mohammed Dawood al-Satari
Ahmahm08@gmail.com
Emad Abdel Hafiz Ali Alzyadat
University of Jordan
e.zyadat@ju.edu.jo

Abstract:
The study dealt with the institutions concerned with the legal standards of joint-stock companies, the concept of the Shariah standards for joint-stock companies, and a comparative study of the quantitative and qualitative standards for the classification of joint-stock companies. For those who say that it is permissible to contribute, the research came in an introduction in two topics and a conclusion.

keywords:
Sharia standards, joint stock companies, Sharia classification, Sharia bodies

Citation:
Al-Satari, Ahmed Mohammed Dawood; Alzyadat, Emad Abdel Hafiz Ali (2020); Sharia Standards for Classification of Joint Stock Companies; Journal of Social Sciences (COES&RJ-JSS), Vol.9, No.3, pp:772-791; https://doi.org/10.25255/jss.2020.9.3.772.791.

المعايير الشرعية لتصنيف الشركات المساهمة

أحمد محمد داود السطري

د. عماد عبدالحفيظ الزيادات

الجامعة الأردنية

ملخص البحث:

تناولت الدراسة المؤسسات التي تعنى بالمعايير الشرعية للشركات المساهمة، ومفهوم المعايير الشرعي للشركات المساهمة، ودراسة مقارنة للمعايير الكمية والنوعية لتصنيف الشركات المساهمة، وقد توصلت الدراسة إلى المعايير الشرعية التي قامت الهيئات الشرعية بوضعها قد قيدت الاستثمار بأسهم الشركات المختلطة نسبيا، ووضعت حدا فاصلا بين الحل والحرمة عند القائلين بجواز المساهمة، وقد جاء البحث في مقدمة في مبحثين وخاتمة.

الكلمات المفتاحيه: المعايير الشرعية، الشركات المساهمة، التصنيف الشرعي، الهيئات الشرعية.

المقدمة:

في خضم المشهد المالي العالمي المعقد والمتداخل والمتشعب، ومع هجرة أغلب رؤوس أموال الدول الإسلامية للدول الأجنبية، تظهر أهمية المعايير الشرعية لتصنيف للشركات المساهمة كموضوع حيوي، وعصري، يلبي طموحات شريحة من المستثمرين، والتي تبحث عن الاستثمار الحلال، ووجود بديل عن الاستثمار في الشركات التي لا تلتزم بالمعايير الشرعية؛ لأن الشركات المساهمة تتفاوت في توافق أعمالها مع أحكام الشرعية الإسلامية.

أهمية البحث:

-الحاجة الماسّة إلى إرساء معايير ملائمة للتصنيف الشرعي للشركات المساهمة ؛ للارتقاء بدرجة توافق أعمال الشركات المساهمة مع أحكام الشريعة.

-حيوية موضوع التصنيف الشرعي للشركات المساهمة ؛ حيث تندر الدراسات على الرغم من زيادة عدد المستثمرين الباحثين عن الاستثمار الحلال.

- يمكن أن تفيد الدراسة في زيادة الاهتمام في معايير التصنيف ونشر قوائم للشركات المتوافقة.

أهداف البحث:

- بيان مفهوم المعايير الشرعية لتصنيف للشركات المساهمة.

- بيان مقترحات على المعايير الشرعية ومنهجية التصنيف الشرعي للشركات المساهمة.

الدراسات السابقة:

تحتوي المكتبة الفقهية والمالية الإسلامية على بعض الدراسات التي تناولت موضوع التصنيف الشرعي للأسهم، ومن هذه الدراسات بحث نحو منهجية متدرجة للتصنيف الشرعي للأسهم، إلا أن الحديث عن معايير الشرعية لتصنيف للشركات المساهمة كمفهوم متكامل لم يفرد في مؤلف ولم يكتب فيه بحث مستقل يوضح المعنى المراد منه وعلاقته بغيره ومشروعيته ومنهجيته.

خطة البحث: قسم البحث إلى مبحثين، وهما:

المبحث الأول :المؤسسات التي تعنى بالمعايير الشرعية لتصنيف الشركات المساهمة.

المبحث الثاني :المعايير الشرعية لتصنيف الشركات المساهمة.

وختام البحث بأهم النتائج.

منهج البحث: سيتبع الباحث في البحث منهجي:

المنهج الوصفي التحليلي: لتوصيف البيانات والمعلومات المرتبطة بإشكالية موضوع البحث.

المنهج الاستنباطي: في اقتراح تعديلات على المعايير الشرعية لتصنيف الشركات المساهمة.

المنهج المقارن: عقد مقارنة بين المعايير الصادرة عن مختلف الهيئات الشرعية.

المبحث الأول: المؤسسات التي تعنى بالمعايير الشرعية للشركات المساهمة:

تتعدد المؤسسات التي تعنى بالمعايير الشرعية وضعا، أو تطبيقا وامتثالا، بالإضافة للشركات المساهمة ذاتها، وهذا التعدد أدى لنوع من الخلاف في بعض بنود تلك المعايير؛ لذا سيقوم الباحث بالتعريف بأهم تلكم الجهات والمؤسسات، ليتسنى الحديث بعد ذلك عن المعايير وأوجه الاتفاق والاختلاف فيما بينها، على النحو الاتي:

أولا: الأسواق المالية وما يتبعه:

الأسواق المالية : وهو نظام يتم بموجبه الجمع بين البائعين والمشترين لنوع معين من الأوراق أو الأصول المالية [1].

ومن أمثلة الأسواق المالية التي تطبق المعايير الشرعية للشركات المساهمة ، سوق دبي المالي[2].

[1] موسى، د. شقيري نوري، إدارة المشتقات المالية، دار المسيرة، ط:1، 1436-2015م، ص: 127، عبد الحليم، د. محمد فرح، الأسواق المالية والبورصات، مركز جامعة العلوم والتكنولوجيا، ط:2، 2013م، ص: 13.

2 تم تأسيس سوق دبي المالي كمؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة بموجب قرار حكومة دبي رقم 14 لعام 2000م، وبدأ نشاطه في 26 مارس 2000م، وهو سوق متوافق مع الشريعة الإسلامية وأحكامها، انظر موقعه الالكتروني: www.dfm.ae/ar

1. سوق الأوراق المالية (البورصة): يطلق على السوق المخصص لبيع وشراء الأوراق المالية عبر المؤسسات الاستثمارية (بنوك الاستثمار، الوسطاء، السماسرة) ، الذين يقومون بتنفيذ وإتمام صفقات التبادل لتلك الأوراق [1].

ومن أمثلة أسواق الأوراق المالية (الإسلامية) التي تطبق المعايير الشرعية للشركات المساهمة ، سوق الخرطوم للأوراق المالية[2]، سوق الأوراق المالية الماليزية[3]، وسوق البحرين للأوراق المالية[4].

2. مؤشرات الأوراق المالية : وهو رقم يحسب بطريقة إحصائية بالاستناد إلى أسعار حزمة مختارة من الأوراق المالية أو السلع التي يتم تداولها في الأسواق المالية المنظمة، أو غير المنظمة، و/أو كلتيهما، وإعطاء كل منها وزنا(ثقلا) من خلال قيمتها في السوق، وتقسيم المجموع على رقم ثابت [5].

ومن أمثلة مؤشرات أسعار الأسهم الإسلامية[6] التي تطبق المعايير الشرعية للشركات المساهمة : مؤشر داو جونز الإسلامي[7]، مؤشر MSCI للأسواق الناشئة [1]، مؤشر الفاينننشال تايمز الإسلامية[2] ، ومؤشر ستاندرد آند بورز الإسلامية [3]، والمؤشر الشرعي كوالالمبور[4]، المؤشر الإسلامي الماليزي لرشيد حسين المحدودة – داو جونز [5].

---

1 البورصة هي إحدى أقسام سوق رأس المال (استثمار قصير الأجل) الذي هو أحد مكونات السوق المالي بالإضافة لسوق النقد (استثمار طويل الأجل)، انظر سمور، سوق الأوراق المالية، ص:28، وسلطان، منوية، كفاءة الأسواق المالية الناشئة ودورها في الاقتصاد الوطني، إشراف د. صالح مفتاح، جامعة محمد خضير، بسكرة، 2014-2015م، ص:4، وختروسي، يمنية، متطلبات إنشاء سوق أوراق مالية إسلامية، إشراف د. بن علي بلعزوز، جامعة حسيبة بن بو علي ،2016-2017، ص:4، وعبد الحليم، د. محمد، الأسواق المالية، ص:13.

2 تأسس سوق الخرطوم للأوراق المالية عام 1994م، وتم النص في قانون السوق في البند الخامس: "أن السوق تلتزم في تصرفاتها ومزاولة جميع مناشطها بأحكام الشريعة الإسلامية، انظر موقعه الالكتروني: www.kse.com.sd.

3 انظر بورصة كوالالمبور للأسهم تأسست عام 1994م ، أعيد تسميتها فيما بعد بالبورصة الماليزية ، انظر موقعها الالكتروني :(http://www.klse.com.my) .

4 تأسست بموجب القرار الأميري رقم(4) لسنة 1987م ، وبدأت أعمالها رسميا في 17 يونيو 1989م ، وحلت محلها بورصة البحرين بموجب القرار الأميري رقم(60) لسنة 2010م ، انظر موقعها الالكتروني : (http://www.bahrainbourse.com) .

أما السوق المالية الإسلامية : فهي عبارة عن سوق تقوم على الالتزام الشرعي ، في كل عناصر السوق من بضاعة ، وحقوق للمتعاملين ، وأساليب إجراء الصفقات والمعاملات دون التقيد بوجود مكان معين ، انظر الشاعر ، د. باسل ، "الأسواق المالية من منظور المالية الإسلامية والمعايير الدولية " مؤتمر الدولي الرابع للمالية والمصرفية الإسلامية ، وولد عالي ، د. محمد الامين ، التنظيم الفقهي والتنظيم القانوني للسوق المالية الإسلامية ، دار ابن حزم ، ط:1 ، 1432-2011م ، ص: 121، رائد نصري أبو مؤنس وخديجة شوشان ، الشروط الفنية لإنشاء السوق المالية الإسلامية ، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي .

5 انظر المعيار رقم (27) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الأيوفي) ص: 715.

6 مؤشر أسعار الأسهم الإسلامية: هو رقم قياسي يعبر عن حركة أسعار مجموعة من الأوراق المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة المدرجة في اللوحة الرئيسية في البورصة، انظر زيدان، مؤشرات أسعار الأسهم الإسلامية في الأسواق العالمية، ص:33.

7 المعروف باسم دجيم ، تأسس في عام 1999م ، في البحرين ، وهو أول مؤشر مالي تم إنشاؤه للمستثمرين الذي يبحثون عن الأواق المالية الإسلامية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ، انظر موقعه الالكتروني : (http://www.eu.spindices.com) .

ثانيا : هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الأيوفي) [6]:

وقد أصدرت الهيئة المعايير رقم (21) بعنوان الأوراق المالية (الأسهم والسندات) وتناول هذا المعيار الأسهم من حيث إصدارها وتداولها، بما في ذلك الاستثمار فيها، والمتاجرة بها، وإجارتها، وإقراضها، ورهنها، والسلم فيها، وحكم إبرام العقود المستقبلية وعقود الاختيار وعقود المبادلات عليها.

كما تناول هذا المعيار السندات التي تصدر بفائدة ربوية من حيث حكم إصدارها وتداولها [7].

ثالثا: المصارف الإسلامية:

تقوم المصارف الإسلامية بالاستثمار في أسهم الشركات المساهمة ، بواسطة صناديق الاستثمار التابعة لها ، وهي تراعي في هذا الاستثمار المعايير الشرعية للاستثمار في الشركات المساهمة[8].

ومن أمثلة هذه الصناديق[9] : صندوق الأمانة في البنك السعودي البريطاني للأسهم الشركات السعودية[10]، صندوق إثمار التابع لبنك البلاد [11]، وصندوق الأهلي للمتاجرة بالأسهم السعودية [1].

---

[1] المعروفة سابقا باسم مؤشر مورجان ستانلي كابتال إنترناشيونال ، يقع الرئيسي للشركة في مانهاتن نيويورك ، تأسست عام 1969م ، انظر موقعه الالكتروني :(http://www.MSCI.com) .

[2] صممت بورصة فاينانشال تايمز البريطانية في 13يوليو /تموز 2000م مؤشرها الإسلامي العالمي ، لتتبع شركاتها التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية في التداول انظر موقعها الالكتروني :-http://www.ft.com.isiamic (fance) .

[3] وهو من مؤشرات الأسهم العالمية يصدر عن شركة خدمات مالية ومقرها نيويورك وهي واحدة من وكالات التصنيف الائتماني الكبار ، انظر موقعه الالكتروني :(http://www.standardandooors.com)

[4] "Kuala Lumpur Shariah Index – KLSI" بتاريخ 17 أبريل/نيسان 1999م لتلبية الطلب من قبل المستثمرين المحليين والأجانب الراغبين بالاستثمار في الأسهم المتوافقة مع أحكام الشريعة المدرجة في البورصة الماليزية ، انظر موقعه الالكتروني :(http://www.sc.com.my) .

[5] "Dow Jones- Rashid Hussain Berhad Islamic Malaysia Index" بدأ العمل به عام 1992 م من قبل شركة رشيد حسين المحدودة ، ولكنه طرح رسمياً في 10 مايو /1996 م ، لتفاصيل هذه المؤشرات انظر سمور ، سوق الأوراق المالية ، ص:109، والعلاونة ، مؤشرات أسعار الأسهم الإسلامية ، ص:160، جعفر ، سحاسورياني صقر الدين ، سوق رأس المالي في ماليزيا ودور الرقابة الشرعية في معاملاته ، إشراف د. محمد عبد المنعم أبو زيد ، جامعة اليرموك ، 2007م ، ص: 65.

[6] هي منظمة دولية غير ربحية داعمة للمؤسسات المالية الإسلامية تأسست عام 1991م ، ومقرها الرئيس مملكة البحرين ، انظر موقعه الالكتروني :(.http://www.aaoifi.com) .

[7] انظر المعاير الشرعي رقم (21) الصادر عن الهيئة، ص: 561، وأما مجموع المعايير التي أصدرتها الهيئة حتى إعداد هذه الدراسة هي: (26) معيارا للمحاسبة المالية، و(5) معايير مراجعة، و(7) للحكومة، و(58) معيارا شرعيا، ومعيارين للأخلاق.

[8] الشرع، شادية خليل، علاقة البنك الإسلامي الأردني بسوق عمان المالي، إشراف د. محمد عبد المنعم أبو زيد، جامعة اليرموك، 2006م، ص: 72.

[9] صناديق الاستثمار: وهي مؤسسات مالية تقوم بالاستثمار الجماعي للأوراق المالية عن تجميع المدخرات من عدد كبير من المستثمرين، واستثمارها في شراء وبيع الأوراق المالية بواسطة إدارة محترفة؛ بهدف تحقيق منفعة لمؤسسيها وللمستثمرين وللاقتصاد القومي ككل، انظر دوابه، أشرف محمد، صناديق الاستثمار في البنوك الإسلامية، دار السلام، القاهرة، ط:2، 1427هـ -2006م، ص:49، وداوبة، دور الأسواق المالية في تدعيم الاستثمار طويل الأجل في المصارف الإسلامية، دار السلام، القاهرة، ط:1، 1427هـ -2006م، ص: 170.

[10] تابع لبنك السعودي البريطاني HSBC ، انظر موقعه الالكتروني :(.http://www.hsbcaudi.com) .

[11] الموقع الإلكتروني لبنك البلاد www.albilad-cabital.com.

المطلب الثاني: المعايير الشرعية لتصنيف الشركات المساهمة:

الفرع الأول: مفهوم المعايير الشرعية:

المعايير الشرعية هو مركب لفظي يتكون من مفردتين هما المعايير، ووصفها بالشرعية، والمعايير جمع، ومفردها معيار.

والمعيار في اللغة من العِيار : كل ما تقدر به الأشياء من كيل أو وزن وما اتخذ أساسا للمقارنة ، والمعيار نموذج متحقق أو متصور لما ينبغي أن يكون عليه الشيء[2].

المعيار في الإصلاح : فهو مقياس ، أو نموذج ، أو أساس متعارف عليه للمقارنة ، أو لمعرفة الأقيام ، تقاس به الأشياء الأخرى ، ويمكن التعبير عن المقياس ، بالوزن ، أو القيمة ، أو المحتوى ، أو نوعية أداء العمل [3].

المعيار الشرعي: هو التوصيف المتضمن لشرائط الصحة من الناحية الشرعية للمنتجات والخدمات المالية من ناحية الهيكل والإجراءات وخطوات التنفيذ [4].

ويعرف الباحث المعايير الشرعية : بأنها قواعد وضوابط عامة في المعاملات تصدر عن هيئات ومؤسسات متخصصة لبيان الأحكام والمبادئ والمتطلبات الشرعية بشأن الصناعة المالية الإسلامية ومنتجاتها[5].

الفرع الثاني: المعايير الشرعية:

تظهر أهمية المعايير الشرعية للتصنيف الشرعي للشركات المساهمة ، كما ذكر في التعريف أنها تصدر عن هيئات شرعية ومؤسسات متخصصة لبيان الأحكام والمبادئ والمتطلبات الشرعية للاستثمار في هذا النوع من الشركات ، وعليه سيعرض الباحث لنص هذه المعايير وسيعتمد نص معيار هيئة المحاسبة والمراجعة لتمثيل ، ويشير لمستنده وأوجه الاتفاق والاختلاف فيما بينه وبين

---

[1] شركة الأهلي المالية (الأهلي كابيتا ل) الموقع الإلكتروني www.alahli-cabital.com ، وغيرها من الصناديق كصندوق الرياض للأسهم المتوافقة مع الشريعة التابع لشركة الرياض المالية ، وصندوق الجزيرة للأسهم الأسواق العالمية الناشئة التابع لشركة الجزيرة للأسواق المالية ، وصندوق الصفاء للمتاجرة بالأسهم السعودية التابع لشركة السعودي الفرنسي كابتال ، انظر الموقع الالكتروني :(http://www.tadawul.com.sa) .

[2] انظر المعجم الوسيط، جزء :2، ص:639، تاج العروس، جزء: 13، ص: 165، مختار الصحاح ص: 467.

[3] غطاس ، نبيه ، معجم مصطلحات الاقتصاد والمال وإدارة الأعمال ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ط:2 ، 1982م ، ص:283، و زيدان ، مؤشرات أسعار الأسهم الإسلامية في الأسواق العالمية ، ص:147.

[4] و المراد بها هنا المعايير الشرعية والمعايير المحاسبة ومعايير الضبط والمراجعة التي أصدرتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وغيرها من المؤسسات ، انظر داغي ، الحقيبة الاقتصادية ، جزء :1 ، ص: 201.

[5] من أمثلة معايير صيغ الاستثمار والتمويل الصادرة عن الأيوفي : المرابحة والإجارة والاستصناع ، ومعايير العقود المستجدة : عقود الصيانة وعقود الامتياز ، ومعايير الخدمات المصرفية : بطاقات الائتمان والحسم والآجل ، وأما المعايير بشأن قضايا تمثل مبادئ شرعية أساسية ، مثل : المدين المماطل ، وتحول البنك التقليدي إلى مصرف إسلامي ، معايير بشأن أدوات مساعدة لصيغ الاستثمار والتمويل ، مثل الضمانات والمقاصة ، انظر الموقع الالكتروني (http://www.aliqtisadalislami.net) .

غيره مع التعليق ؛ لذا فإنه يمكن تقسيم هذه المعايير إلى فئتين : وهي ما يتعلق بالنوع ، وأخرى بالكم[1]، وتفصيل ذلك كالآتي:

النوع الأول: المعايير التي تتعلق بالنوع:

وترتبط هذه المعايير النوعية بشكل مباشر بنشاط الشركة محلّ التداول[2]؛ حيث تتطلّب أن تكون الشركة تمارس نشاطاتها التجارية ضمن أغراض مشروعة لإباحة الاستثمار فيها أو تحريمه .

إنشاء الشركة:

نص المعيار أنه : "يجوز إصدار الأسهم إذا كان الغرض الذي أنشئت الشركة من أجله مشروعا، بألّا يكون الغرض من إنشائها التعامل في أمور محرمة ، مثل تصنيع الخمور، أو الاتجار في الخنازير، أو التعامل بالربا، فإن كان غرضها غير مشروع حرم إنشاء الشركة ، وحرم تبعا لذلك إصدار الأسهم التي تتكون منها هذه الشركة" [3].

وأما مستند المعيار:

مستند جواز إصدار الأسهم إذا كان الغرض الذي أنشئت الشركة من أجله مشروعا :هو مستند جواز شركة المساهمة، وهو عموم الأدلة الدالة على وجوب الوفاء بالعقود والشروط، وعموم الأدلة الدالة على إباحة الشركة، وعموم الأدلة الدالة على إباحة العنان والمضاربة والمساقاة والمزارعة، فإن العنان أصل في جواز الاشتراك بين اثنين فأكثر بماليهما وبدنيهما، كما أن كلا من المضاربة والمساقاة والمزارعة أصل في جواز الاشتراك بالمال من جانب والعمل من جانب آخر، سواء أكان محل العقد من النقدين، كما في المضاربة، أم كان من الأعيان الثابتة التي تنمى بالعمل عليها، كما في المساقاة والمزارعة، والأدلة في ذلك كله معلومة [4].

أوجه الاتفاق والاختلاف:

هذا محل اتفاق بين الباحثين والعلماء والهيئات الشرعية، لعموم الأدلة التي تبيح الحلال وتحرم الحرام.

[1] المعايير الكمية: هي المعايير التي يمكن التعبير عنها بصورة رقمية مثل النقود، الوقت، النسب، الأوزان، المسافة، وغيرها، وتتميز المعايير الكمية بأنها محددة بصورة مقبولة ويمكن قياسها وفهمها بسهولة، انظر عبد الباقي، إسماعيل إبراهيم، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء، عمان، ط:1437،1هـ - 2016 م، ص:124.

[2] المعايير النوعية تتعلق بنوع النشاط، ويطلق عليها أيضا معايير فرز النشاط التجاري، وهي تمثل محددات للاستثمار والسماح بتداول هذه الأسهم وقبول الشركة التي ترغب في الانضمام إليها، انظر غربي، عبد الحليم عمار، الفرز القطاعي للأسهم المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، مجلد :22، عدد 2، 2016م، ص :115.

[3] انظر المعيار رقم (21) الأيوفي ، البند رقم (2) أحكام إصدار الأسهم 1/2، ص: 565.

[4] انظر المعيار رقم (21) الأيوفي، الملحق (ب) مستند الأحكام الشرعية، إصدار الأسهم، ص: 579.

التعليق:

الذي يظهر للباحث أن ما نص عليه المعيار من محرمات هو على سبيل التمثيل لا الحصر، حيث إن الأغراض غير المشروعة التي قد تنشأ الشركات لغايات التجارة فيها متعددة ومن ذلك شركات صناعة التبغ، والخمر، والتجارة فيهما وغير ذلك مما لا يخفى حرمته، ويتفق الباحث مع هذا النهج حيث إن المعيار هو قواعد ومبادئ عامة، وليس من غاياته النص على الجزئيات.

النوع الثاني : المعايير التي تتعلق بالكم : وترتبط هذه المعايير بنسب مالية تظهر مقدار ما يطرأ ويعرض من المحرمات لأعمال الشركات التي يكون نشاطها مباح [1].

الشركة المختلطة: والتي أطلق عليها المعيار الشركات التي أصل نشاطها حلال، ولكنها تودع أو تقترض بفائدة.

نص المعيار:

الأصل حرمة المساهمة والتعامل (الاستثمار أو المتاجرة) في أسهم شركات تتعامل أحيانا بالربا أو نحوه من المحرمات مع كون أصل نشاطها مباحا، ويستثنى من هذا الحكم المساهمة أو التعامل (الاستثمار أو المتاجرة) بالشروط الآتية:

1. ألا تنص الشركة في نظامها الأساسي أن من أهدافها التعامل بالربا، أو التعامل بالمحرمات كالخنزير ونحوه.
2. ألا يبلغ إجمالي المبلغ المقترض بالربا، سواء أكان قرضا طويل الأجل أم قرضا قصير الأجل، ٣٠ % من القيمة السوقية لمجموع أسهم الشركة علما بأن الاقتراض بالربا حرام مهما كان مبلغه.
3. ألا يبلغ إجمالي المبلغ المودع بالربا، سواء أكانت مدة الإيداع قصيرة أو متوسطة أو طويلة ٣٠ % من القيمة السوقية لمجموع أسهم الشركة علما بأن الإيداع بالربا حرام مهما كان مبلغه.
4. ألَّا يتجاوز مقدار الإيراد الناتج من عنصر محرم نسبة ٥ %من إجمالي إيرادات الشركة، سواء أكان هذا الإيراد ناتجا عن ممارسة نشاط محرم أم عن تملك لمحرم .

[1] انظر النسور، عمر عبد الرزاق، نحو إنشاء مؤشر إسلامي في بورصة عمان "دراسة تحليلية في ضوء المعيار الشرعي رقم) 21) والصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المؤتمر الدولي الرابع للمصارف الإسلامية: "الأسواق المالية من منظور المالية الإسلامية والمعايير الدولية" لل فترة16-2017/8/17م الجامعة الأردنية عمان، ص: 20.

- وإذا لم يتم الإفصاح عن بعض الإيرادات فيجتهد في معرفتها ويراعى جانب الاحتياط.
- يرجع في تحديد هذه النسب إلى آخر ميزانية أو مركز مالي مدقق.

5. يجب التخلص مما يخص السهم من الإيراد المحرم الذي خالط عوائد تلك الشركات[1] .

وأما مستند المعيار:

مستند استثناء التعامل بأسهم شركات أصل نشاطها حلال ولكن تودع أو تقترض بالفائدة هو: تطبيق قاعدة رفع الحرج، والحاجة العامة، وعموم البلوى، ومراعاة قواعد الكثرة والقلة والغلبة، وجواز التعامل مع من كان غالب أمواله حلالا، والاعتماد على مسألة تفريق الصفقة عند بعض الفقهاء.

أوجه الاتفاق والاختلاف:

باستعراض أهم المعايير الشرعية الصادرة عن الهيئات الشرعية للمصارف الإسلامية، ومؤشرات الأسهم الإسلامية، يمكن للباحث تلخيص أوجه الاتفاق والاختلاف كالآتي:

1. أن بعض المعايير لم تنص على أن المساهمة في الشركات المختلطة مقيد بالحاجة العامة كمعيار هيئة المحاسبة والمراجعة وبنك البلاد وسوق دبي المالي ، دون بعض كمعيار مصرف الراجحي الذي قيدها به ونص على أنه إذا وجودت شركة مساهمة تلتزم اجتناب الربا وتسد الحاجة ، فيجب الاكتفاء بها عن غيرها مما لا يلتزم بذلك ، وحيث إن الحاجة العامة من مستندات جواز الاستثمار بهذا النوع من الشركات ، فإن النص على هذا الضابط فيه وجاهة [2].

2. ما يخص الأعمال المحرمة العارضة لأعمال الشركات : ذكرت هيئة المحاسبة والمراجعة ألا تنص الشركة في نظامها الأساسي أن من أهدافها التعامل بالربا والمحرمات ، وأما معيار الراجحي فنص على عدم جواز الاشتراك في تأسيس الشركات التي ينص نظامها على تعامل محرم في أنشطتها أو أغراضها ، وفيها هذا المعيار إضافة عن المعيار السابق أن تأسيس هذا النوع من الشركات فيه مخالفة شرعية فإن الإدارة تتجه نيتها للتعامل بالمحرم وليس ذلك عارض لأعمالها فهي أولى بالمنع ، وأما معيار

---

[1] انظر المعيار رقم (21) الأيوفي، البند رقم (3) أحكام تداول الأسهم 4/3، ص: 568.

[2] انظر قرارات الهيئة الشرعية لمصرف الراجحي القرار رقم:485، جزء :1، ص: 719، يرى بعض الباحثين أن النص على الحاجة يناقض مذهب المجيزين، انظر المري، تطهير الأسهم، ص: 148، والطنيجي، ضوابط أسهم الشركة المختلطة، ص: 468.

سوق دبي فقد اشترط عدم اشتمال نظام الشركة على أهداف وأنشطة وآليات غير مشروعة ، وعدم ممارسة الشركة لأية أنشطة محرمة على أرض الواقع ، وتأكد ذلك من قوائمها المالية ، وأما معيار البلاد فذهب إلى أن للحكم على الشركة ينظر في نشاطها واستثماراتها وإيراداتها وقروضها .

3. نسبة القروض والمحرمات المسموح فيها:

أ. الإقراض والاقتراض بالفائدة الربوية:

نصت هيئة المحاسبة والمراجعة ألا يبلغ إجمالي المبلغ المقترض أو المودع بالربا نسبة ٣٠ % من القيمة السوقية لمجموع أسهم الشركة، وأما معيار سوق دبي فنص على ألا تتجاوز هذه النسبة 30% من إجمالي موجودات الشركة، وأما مؤشر داوجونز، والبلاد، فنص على ألا تتجاوز هذه النسبة 33% من إجمالي موجودات الشركة، وأما الراجحي فنص ألا تتجاوز نسبة 25 % من إجمالي موجودات الشركة حال الاقتراض و15% للموجودات حال الاستثمار والتملك لمحرم.

ب. الإيرادات المحرمة:

نصت هيئة المحاسبة والمراجعة والراجحي على ألا يتجاوز الإيراد نسبة ٥ % ، وأما سوق دبي فنص على ألا يتجاوز الإيراد نسبة 10% ، وأما معيار سوق عمان المالي فنص على يتجاوز الإيراد نسبة 2.5% من إجمالي الإيرادات للشركة ، مع اتفاق الجميع على وجوب التخلص من الإيراد المحرم [1].

التعليق:

يظهر باستعراض المعايير الكمية أنها مرتبطة بنسب مالية ، وأن الغاية منها تسهيل تطبيق التمييز بين القليل المحرم الذي يطرأ ويعرض لأعمال الشركات المساهمة والكثير المباح ، وأما المستند الشرعي للتقدير بالثلث أو ما يقاربه (30% و25% و33%) هو اجتهادي من الهيئات الشرعية ، واستنادا إلى دلائل في بعض النصوص الشرعية ، كحديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه في الوصية ، فعنه رضي الله عنه قال : ((فقلت : يا رسول الله ، بلغ بي ما ترى من الوجع ، وأنا ذو مال ، ولا يرثني إلا ابنة لي واحدة ؛ فأتصدق بثلثي مالي ؟ قال : لا ، قلت فبشطره ؟ قال : الثلث كثير، إنك أن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس))[2]

---

[1] سيفرد الباحث الحديث عن معيار سوق عمان المالي في الفصل الرابع التطبيقي من هذه الرسالة والذي يختص بسوق عمان.
أشار الباحث في المطلب الثاني، من المبحث الأول من هذا الفصل، لموضوع تطهير الأسهم والتخلص من الإيراد المحرم.
[2] رواه البخاري، كتاب بدء الوحي، باب رقم: 43 التعوذ من أرذل العمر، جزء :8، ص: 99.

فقد استند إلى هذا الحديث للتوصل إلى أصل وجود فكرة ما يسمى بمعيار الكثرة والقلة ؛ وذلك لما قاله النبي صلى الله عليه وسلم (الثلث كثير) فقد فُهم من أن الثلث فما جاوزه يعد معيارا للكثرة ، وما كان دونه فهو معيار للقلة [1].

وكذلك الحال بنسبة الخمس وما يقاربها والعشر (5% ، و2.5% ، و10%) ، فقد يكون أخذا باجتهادات في اليسير فروع فقهية ، كتحديد 5% للغبن اليسير ، أو لأن هذه النسبة يصدق عليها عرفا أنها يسيرة ، وفي زكاة الحبوب والثمار نسبة يسيرة هي 5% [2]، وما سقت السماء 10% ، وزكاة المال 2.5%.

الملاحظات على المعايير الشرعية:

أورد الباحثون مجموعة من الملاحظات على المعايير الشرعية؛ والتي جاءت كالآتي:

1. على الرغم من أن هناك توافقا عاما لدى الهيئات الشرعية للمؤشرات والصناديق الاستثمارية الإسلامية حول قطاعات النشاط التجاري غير المتوافقة مع الشريعة والتي تتعلق بفئات:(الربا، الغرر، المنتجات غير الحلال ، القمار، النشاطات غير الأخلاقية) ، إلا أنه يوجد بعض التفاوت بينها في (شركات الأسلحة ، والدفاع ووكالات الإعلام ، وصناعة التكنولوجيا الحيوية) فمن الهيئات من استبعدت أسهم الشركات التي لديها أي تعامل في هذه الأنشطة (مشاركة) وفقا للمعيار النوعي ، وأخرى تساهلت مع المخالفة البسيطة بوجود نسبة ضئيلة من الأنشطة غير المتوافقة طالما أن النشاط الأساسي للشركة مشروع وفقا للفرز النوعي والكمي[3].

2. تعميم المعايير على القطاعات غير المتوافقة مع الشريعة أحيانا دون تقييد وضوابط ومن ذلك : منع الخدمات الفندقية والشركات السياحية من الانضمام للمؤشرات ، دون استثناء مالا يخالف الشريعة ، وكذلك تعميم إغفال قطاعات أخرى غير مشروعة أحيانا ، حيث لم تنص بعضها على معايير خاصة بالعمليات الآجلة في الأسواق المالية العالمية [4].

---

[1] انظر أبو زيد، د. عبد العظيم، قراءة فقهية نقدية للمعايير الشرعية في المختلط حلالا وحراما، بحث مقدم لمؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دبي ،31مايو-3يونيو2009م، ص:9، فتاوى الهيئة الشرعية لمصرف الراجحي، جزء:1، ص:482.

[2] العمراني، الشركة المختلطة، ص: 84.

[3] انظر غربي، الفرز القطاعي للأسهم، ص: 124.

[4] انظر الربابعة، أسامة علي الفقير، المعايير الشرعية للمؤشرات الإسلامية (دراسة وتحليل)، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، جامعة آل البيت، المجلد :7، العدد: 2، 31 مارس /آذار 2011م، ص: 14، والعلاونة، مؤشرات أسعار الأسهم الإسلامية، ص:202، اشتملت بعض المؤشرات على شركات إسرائيلية على أنها متوافقة، انظر غربي، فرز الاسهم، ص:150.

3. إن معايير الكمية التي وضعتها هيئة المحاسبة والمراجعة ، للاقتراض والايداع بالفائدة ، تحتاج إلى إعادة صياغة تتناسب مع وضع الشركات ، بحيث لا يفتح فيه باب الربا بشكل واسع كربط النسب بموجودات الشركة ؛ لأن ربط ذلك بالقيمة السوقية قد استثنى مبالغ كبيرة من التحريم[1].
4. إن معيار النوع الذي يتعلق بنشاط الشركة الرئيسي في القطاعات المتوافقة مع الشريعة ، لا يؤخذ بالاعتبار الأنشطة الفرعية والخدمات والمنتجات للشركة ذات النشاطات غير المتوافقة ، والتي من الممكن أن يكون أغلب دخل الشركة منها[2].
5. إغفال المعايير للجوانب الاجتماعية ، والبيئية ، والأخلاقية ، ورؤى الشركات وأهدافها الاستراتيجية[3].

الخاتمة:

باستعراض المعايير الشرعية لتصنيف الشركات المساهمة يظهر للباحث بعض الملاحظات والمقترحات، والتي جاءت على النحو الآتي:

أولا: الملاحظات:

1. إن المعايير الشرعية التي قامت الهيئات الشرعية بوضعها قد قيدت الاستثمار بأسهم الشركات المختلطة نسبيا، ووضعت حدا فاصلا بين الحل والحرمة عند القائلين بجواز المساهمة، وهي خطوة في الاتجاه الصحيح نحو تصحيح مسار الشركات للتوافق مع الأحكام الشرعية، إلا أن هذه الخطوة بحاجة إلى خطوات تتبعها.
2. إن بعض المعايير الشرعية قد كانت أكثر دقة وتفصيلا من غيرها ، ولعل هذا يعود للفترة الزمنية بينهما[4].

---

[1] الطنيجي، ضوابط الاستثمار، ص: 480، والعلاونة، مؤشرات أسعار الأسهم، ص:197، والعمراني، المختلطة، ص: 84.

[2] يمثل الباحث لشركة جنرال موترز للسيارات والتي تحقق نسبة كبيرة من إيراداتها من الخدمات المالية على أساس الفائدة، والمطارات التي تشغل مناطق حرة لبيع المشروبات الكحولية والتبغ، انظر غربي، الفرز القطاعي للأسهم، ص: 142.

[3] انظر، المصدر السابق، ص: 179.

[4] جرى اعتماد معيار هيئة المحاسبة والمراجعة رقم (21) في عام 2004م ولم يحصل عليه أي تعديل، فيما كانت هناك معايير متأخرة عنه كما هو الحال في معيار سوق دبي المالي الذي صدر في عام 2008م وتم تنقيحه في عام 2013، ومعيار بنك البلاد الذي صدر في عام 2014م.

3. أولت الهيئات الشرعية عناية خاصة في المعايير لتعامل الشركات المساهمة مع الربا حال الايداع والاقتراض، على الرغم من احتواء أعمال الشركات على محرمات الأخرى.
4. إن المعايير الكمية لم تحقق الغاية من القلة والكثرة، وبالأخص معيار الايداع والاقتراض بالفائدة الربوية المحرمة فالقياس على الوصية بالثلث أدى للنقيض ذلك.

ثانيا: المقترحات:

1. تقييد إباحة وتحريم الاستثمار بالشركات المساهمة من خلال النظر في نشاط الشركة الرئيسي، والفرعي، وعقودها، ومنتجاتها، واستثماراتها، وإيراداتها، وبياناتها المالية، وصفقاتها، وعدم الاكتفاء بالغرض الذي أنشأت من أجله أو نشاطها الرئيسي.
2. الموازنة بين المعايير النوعية والكمية لغايات تصنيف الشركات بشكل دوري، دون الاكتفاء بإجراء الفحص الكمية بواسطة الأنظمة المحسوبة.
3. إضافة معايير نوعية تتعلق بالمحرمات في نشاط الشركة من غير الربا كالغرر، والمنتجات غير الحلال، القمار، النشاطات غير الأخلاقية الغش والتزوير، والغبن الفاحش، والتدليس، والاحتكار.
4. إضافة معايير كمية وربطها بدخل الشركات المساهمة من أنشطة الشركات التابعة، والزميلة أو الشقيقة، أو الأنشطة الفرعية، أو حال اندماج الشركات.
5. إضافة معايير بأوزان نسبية لتقييم النشاط المحرم في أعمال الشركة من غير الإيراد المال؛ كمجموع العقود المحرمة لمجمل العقود، أو المنتج أو المعاملة المحرمة لمجمل المعاملات والمنتجات، سيما أن قيمة أسهم الشركات قد ترفع وتنخفض بحسب العرض والطلب في الأسواق المالية.
6. منح من يطبق المعايير ويصنف الشركات سلطة تقديرية، في أعمال الشركات المحتملة، واعتبار الظرف الموضوعي للشركة، والقطاع الذي تنتمي إليه، وحتى ظرف السوق المالي في الدولة والعالم وبالأخص حال الضرورات.

7. إلغاء المعيار الكمي للإيداع بالفائدة لزيادة الأرباح إذ لا ضرورة للشركات في ذلك، وأما حال الاقتراض بالفائدة فالتمييز بين اقتراض الشركة مع وجود البدائل أو حال كان الاقتراض لتوسيع أعمال الشركة، وبين الاقتراض للضرورة حال عدم وجود البديل عند حدوث الأزمات المالية والجوائح لتسديد رواتب الموظفين وعدم دخول الربا في نشاط الشركة.
8. التدرج في النسب الكمية لتحسين التزام الشركات بالأحكام الشرعية فما يقبل في السنة الأولى، لا يقبل في السنة التي بعدها، ولحثها على عدم التراجع واعتماد الاستثناء بديلا عن الحكم الشرعي الأساس.
9. وضع معيار يتعلق بإلزام الشركات المساهمة بالإفصاح الشرعي كما هو الحال بالإفصاح المالي؛ وذلك بالجوانب المبهمة أو المحتملة في نشاط الشركة الرئيسي، والفرعي، وعقودها، ومنتجاتها، واستثماراتها، وإيراداتها، وبياناتها المالية، وصفقاتها، وعدم الاكتفاء بالغرض الذي أنشأت من أجله أو نشاطها الرئيسي.
10. العناية بلجنة التصنيف الشرعية للخروج بالتصنيف بموضوعية ونزاهة وحيادية وتغليب جانب الاحتياط في الجوانب المحتملة والمبهمة، والابتعاد عن تعارض المصالح، وإعطاء التصنيف المصداقية.
11. ضرورة عمل الهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية والمؤشرات والصناديق الاستثمارية الإسلامية على توحيد المعايير الشرعية وحوكمتها كما هو الحال في المعايير المحاسبية والمالية.
12. تثبيت معيار النوع، وجعل المعايير الكمية النسبية متغيرة للمصلحة العامة والخاصة، وللمقاصد، والمالات، فمع وجود الثوابت والمتغيرات ميزان الحكم يتغير.
13. وضع معيار للظروف الطارئة العامة للشركات العامة الحيوية الأساسية ومراعاة المصلحة والمفسدة من خروجها من السوق.
14. التوسع في مراجعة معيار النوع الذي يتعلق بأنشطة الشركات من قبل المتخصصين الشرعيين، والاستعانة بأنظمة الحاسوب لمراجعة المعايير الكمية وقراءة القوائم المالية، وتدقيقها من قبل المصنف.

التوصيات:

- دراسة الإشكاليات الشرعية التي تترتب على المعايير الشرعية لتصنيف الشركات متعددة الموارد والنشاط.
- إبراز الجوانب الايجابية للمعايير الشرعية للتصنيف وأثر ذلك على الشركات والاقتصاد، وربط ذلك مع القيم الأخلاقية، أو الجوانب الايجابية في الاقتصاد كالتجارة العادلة والتنمية المستدامة.

المصادر والمراجع

- إبراهيم مصطفى ـ أحمد الزيات ـ حامد عبد القادر ـ محمد النجار، المعجم الوسيط، دار الدعوة، تحقيق: مجمع اللغة العربية.
- أبو زيد، د. عبد العظيم، قراءة فقهية نقدية للمعايير الشرعية في المختلط حلالا وحراما، بحث مقدم لمؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دبي ،31مايو-3يونيو2009م.
- البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، الجامع الصحيح، المعروف بصحيح البخاري، دار الشعب، القاهرة ط:1، 1407 هـ –1987م.
- الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح، اعتنى بضبطه وتدقيقه عصام فارس الحرثثان، دار الفجر الجديد ودار عمار، عمان، ط:1، 1417هـ - 1996م.
- الرابعة، أسامة علي الفقير، المعايير الشرعية للمؤشرات الإسلامية (دراسة وتحليل)، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، جامعة آل البيت، المجلد :7، العدد: 2، 31 مارس /آذار 2011م.
- الزبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، تاج العروس من جواهر القاموس، دار الهداية.
- الشاعر، د. باسل، "الأسواق المالية من منظور المالية الإسلامية والمعايير الدولية " مؤتمر الدولي الرابع للمالية والمصرفية الإسلامية.
- الشرع، شادية خليل، علاقة البنك الإسلامي الأردني بسوق عمان المالي، إشراف د. محمد عبد المنعم أبو زيد، جامعة اليرموك، 2006م.
- الطنجي، إبراهيم أحمد الشال، ضوابط شراء الأسهم المختلطة في الفقه المعاصر، مجلة الشريعة الدراسات الإسلامية (الكويت)، مجلد 24، عدد :77، 2009م.
- العمراني، د. عبد الله محمد، الاستثمار والمتاجرة في أسهم الشركات المختلطة (مراجعة فقهية ومقترحات للبحث المستقبلي)، دار كنوز إشبيليل، الرياض، ط:1، 1427هـ -2006م.
- المري، فيصل سلطان جابر، تطهير الأسهم والصناديق الاستثمارية من الكسب الحرام، إشراف د. عبد الله السكاكر، جامعة القصيم، 2011م.
- المري، فيصل سلطان، مسائل في تطهير الأسهم، ندوة التخلص والتطهير في الأسهم والوحدات الاستثمارية، الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل بالتعاون مع موقع الفقه الإسلامي محرم 1430هـ -2009م.
- النسور، عمر عبد الرزاق، نحو إنشاء مؤشر إسلامي في بورصة عمان "دراسة تحليلية في ضوء المعيار الشرعي رقم) 21) والصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المؤتمر الدولي الرابع للمصارف الإسلامية: "الأسواق المالية من منظور المالية الإسلامية والمعايير الدولية" لل فترة16-2017/8/17م الجامعة الأردنية عمان.

- جعفر، ساوراني صقر الدين، سوق رأس المالي في ماليزيا ودور الرقابة الشرعية في معاملاته، إشراف د. محمد عبد المنعم أبو زيد، جامعة اليرموك، 2007م.
- ختروسي، يمنية، متطلبات إنشاء سوق أوراق مالية إسلامية، إشراف د. بن علي بلعزوز، جامعة حسيبة بن بو علي ،2016-2017.
- دوابة، أشرف محمد، صناديق الاستثمار في البنوك الإسلامية، دار السلام، القاهرة، ط:2، 1427هـ -2006م.
- داوبة، دور الأسواق المالية في تدعيم الاستثمار طويل الأجل في المصارف الإسلامية، دار السلام، القاهرة، ط:1، 1427هـ -2006م.
- رائد نصري أبو مؤنس وخديجة شوشان، الشروط الفنية لإنشاء السوق المالية الإسلامية، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي.
- زيدان، رانية زيدان، مؤشرات أسعار الأسهم الإسلامية في الأسواق العالمية (تقييم شرعي اقتصادي)، إشراف د. عبد الجبار حمد السبهاني، جامعة اليرموك، 2010/2009م.
- سلطان، منوية، كفاءة الأسواق المالية الناشئة ودورها في الاقتصاد الوطني، إشراف د. صالح مفتاح، جامعة محمد خضير، بسكرة، 2014-2015م.
- سمور، نبيل خليل طه، دراسة سوق الأوراق المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دراسة سوق رأس المالي الإسلامي في ماليزيا، إشراف د. علاء الدين الرفاتي، الجامعة الإسلامية غزة ،2007م- 1428هـ.
- عبد الباقي، إسماعيل إبراهيم، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء، عمان، ط:1437،1هـ - 2016 م.
- عبد الحليم، د. محمد فرح، الأسواق المالية والبورصات، مركز جامعة العلوم والتكنولوجيا، ط:2، 2013م.
- غربي، عبد الحليم عمار، الفرز القطاعي للأسهم المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، مجلد :22، عدد 2، 2016م.
- غطاس، نبيه، معجم مصطلحات الاقتصاد والمال وإدارة الأعمال، مكتبة لبنان، بيروت، ط:2، 1982م.
- القرة داغي، حقيبة الدكتور علي القرة داغي الاقتصادية المقدمة في منهج الفقه الإسلامي للاجتهاد والبحث في القضايا المعاصرة في ضوء الثوابت والمتغيرات والمقاصد العامة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط:1، 1431هـ -2010م.
- قرارات الهيئة الشرعة لشركة الراجحي المصرفة للاستثمار، دار كنوز أشبيليا، الرياض، ط:1 ،1431هـ -2010م.
- موسى، د. شقيري نوري، إدارة المشتقات المالية، دار المسيرة، ط:1، 1436-2015م.
- ولدعالي، د. محمد الامين، التنظيم الفقهي والتنظيم القانوني للسوق المالية الإسلامية، دار ابن حزم، ط:1، 1432هـ -2011م.
- البنك السعودي البريطاني HSBC ، انظر موقعه الالكتروني : . (http://www.hsbcaudi.com.)
- بنك البلاد www.albilad-cabital.com.
- سوق الخرطوم للأوراق المالية ، الموقع الالكتروني : www.kse.com.sd .

- شركة الأهلي المالية (الأهلي كابيتال) الموقع الإلكتروني www.alahli-cabital.com
- صندوق الصفاء للمتاجرة بالأسهم السعودية التابع لشركة السعودي الفرنسي كابتال ،الموقع الالكتروني :(http://www.tadawul.com.sa) .
- بورصة كوالالمبور للأسهم ، الموقع الالكتروني :(http://www.klse.com.my) .
- بورصة البحرين ، الموقع الالكتروني :(http://www.bahrainbourse.com) .
- مؤشر داوجونز الإسلامي الموقع الالكتروني :(http://www.eu.spindices.com) .
- مؤشر مورجان ستانلي كابتال إنترناشيونال ، الموقع الالكتروني :(http://www.MSCI.com) .
- مؤشر فاينانشال تايمز الإسلامي الموقع الالكتروني :(http://www.ft.com.isiamic-fance) .
- مؤشر الأسهم ستاند أن بور، الموقع الالكتروني : .(http://www.standardandooors.com)
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الأيوفي ، الموقع الالكتروني : . (http://www.aaoifi.com.)
- "Kuala Lumpur Shariah Index – KLSI ، الموقع الالكتروني : . (http://www.sc.com.my)
- الموقع الالكتروني (http://www.aliqtisadalislami.net) .

References:

Ibrahim Mustafa, Ahmed Al-Zayyat, Hammed Abdel-Qader, Muhammad Al-Najjar, The Intermediate Dictionary, Dar Al-Da'wa, Investigation: The Arabic Language Academy.

Abu Zaid, Dr. Abdul-Azim, Critical Jurisprudence Reading of Sharia Standards in the Mixed Halal and Forbidden, a research presented to the Islamic Banking Conference between reality and expectations, Dubai, May 31 - June 3, 2009.

Al-Bukhari, Muhammad bin Ismail bin Ibrahim bin al-Mughira, the correct mosque, known as Sahih al-Bukhari, Dar al-Sha`b, Cairo, I: 1, 1407 AH - 1987 CE.

Al-Razi, Muhammad ibn Abi Bakr ibn Abd al-Qadir, Mukhtar al-Sahah, took care of its control and scrutiny, Issam Faris al-Harastani, Dar al-Fajr al-Jadid and Dar Ammar, Amman, I: 1, 1417 AH - 1996 CE.

Al-Rabab'ah, Osama Ali Al-Faqir, Sharia Standards for Islamic Indicators (Study and Analysis), The Jordanian Journal of Islamic Studies, Al Al-Bayt University, Volume: 7, Issue: 2, March 31, 2011 AD.

Al-Zubaidi, Muhammad bin Muhammad bin Abdul-Razzaq al-Husayni, Abu al-Faidh, the crown of the bride from the jewels of the dictionary, Dar al-Hidaya.

The poet, d. Basel, "Financial Markets from the Perspective of Islamic Finance and International Standards", the Fourth International Islamic Finance and Banking Conference.

Sharia, Shadia Khalil, Jordan Islamic Bank's relationship with the Amman Financial Market, supervised by Dr. Muhammad Abdel Moneim Abu Zaid, Yarmouk University, 2006 AD.

Al-Tunaiji, Ibrahim Ahmed Al-Shall, Controls of Purchasing Mixed Stocks in Contemporary Jurisprudence, Shariah Journal of Islamic Studies (Kuwait), Volume 24, Number: 77, 2009 AD.

Al-Amrani, Dr. Abdullah Mohammed, Investment and Trading in Mixed Companies Shares (Jurisprudence Review and Proposals for Future Research), Treasures of Ishbilil, Riyadh, T: 1, 1427AH-2006 AD.

Al-Marri, Faisal Sultan Jaber, Cleansing shares and investment funds from forbidden profits, supervised by Dr. Abdullah Al-Sakkar, Qassim University, 2011.

Al-Marri, Faisal Sultan, Issues in Stock Cleansing, Symposium on Disposal and Cleansing in Shares and Investment Units, The International Islamic Authority for Economics and Finance in Cooperation with the Islamic Jurisprudence Website Muharram 1430AH-2009AD.

Al-Nusour, Omar Abdel-Razzaq, towards the establishment of an Islamic index on the Amman Stock Exchange "an analytical study in the light of Sharia Standard No. (21) issued by the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions the Fourth International Conference of Islamic Banks: “Financial Markets from the Perspective of Islamic Finance and International Standards” for the period 16 - 17/8/2017 AD The University of Jordan Amman.

Jaafar, Sahasurian Saqruddin, the capital market in Malaysia and the role of Sharia supervision in his transactions, supervised by Dr. Muhammad Abdel-Moneim Abu Zaid, Yarmouk University, 2007 AD.

Khtrosi, Yemeni, requirements for establishing an Islamic stock market, supervised by Dr. Bin Ali Balazouz, Hasiba Bin Boo Ali University, 2016-2017.

Board, Ashraf Mohamed, Mutual Funds in Islamic Banks, Dar Al Salam, Cairo, Ed.: 2, 1427AH-2006 AD.

Daba, the role of financial markets in supporting long-term investment in Islamic banks, Dar Al Salam, Cairo, I: 1, 1427AH-2006 AD.

Raed Nasri Abu Mu'nes and Khadija Shushan, Technical Conditions for the Establishment of the Islamic Financial Market, The Ninth International Conference on Islamic Economics and Finance.

Zidane, Rania Zidan, Islamic stock price indices in international markets (Sharia economic assessment), supervised by Dr. Abdul-Jabbar Hamad Al-Sabhani, Yarmouk University, 2009/2010 AD.

Sultan, Manouia, Efficiency of Emerging Financial Markets and Their Role in the National Economy, Supervised by Dr. Saleh Moftah, Muhammad Khudair University, Biskra, 2014-2015 AD.

Sammour, Nabil Khalil Taha, study of the Islamic stock market between theory and practice, study of the Islamic capital market in Malaysia, supervised by Dr. Alaeddin Al-Rafati, Islamic University of Gaza, 2007 - 1428 AH.

Abdel-Baqi, Ismail Ibrahim, Commercial Banking Department, Ghaida House, Amman, T: 1,1437 AH - 2016 CE.

Abdel-Halim, d. Muhammad Farah, Financial Markets and Exchanges, University of Science and Technology Center, 2nd floor, 2013 AD.

Western, Abdel-Halim Ammar, sectoral sorting of shares in compliance with Islamic law, Journal of Islamic Economic Studies, volume: 22, No. 2, 2016 AD.

Ghattas, Nabih, Lexicon of Economics, Finance and Business Administration, Lebanon Library, Beirut, 2nd edition, 1982 AD.

Al-Qurra Daghi, Dr. Ali Al-Qurrah Daghei's economic portfolio presented in the Islamic jurisprudence approach to ijtihad and research on contemporary issues in the light of the constants, variables and general purposes, Dar Al-Bashaer Al-Islamiya, Beirut, I: 1, 1431 AH -2010AD.

Decisions of the Sharia Board of Al-Rajhi Banking and Investment Corporation, Treasures of Seville, Riyadh, T: 1, 1431 AH -2010AD.

Musa, Dr. Shukairi Nuri, Department of Financial Derivatives, Dar Al-Masirah, 1st floor, 1436-2015 AD.

And for me, d. Muhammad Al-Amin, Juristic and Legal Organization of the Islamic Financial Market, Ibn Hazm, Dar: 1, 1432 AH-2011 CE.

The Saudi British Bank HSBC, see its website: http://www.hsbcaudi.com.)).

Bank Albilad www.albilad-cabital.com.

Khartoum Stock Exchange, website: www.kse.com.sd.

Al-Ahly Capital Company (Al-Ahly Capital) website www.alahli-cabital.com

Al-Safa Saudi Equity Trading Fund of Saudi Fransi Capital, website: http://www.tadawul.com.sa)

Kuala Lumpur Stock Exchange, website: http://www.klse.com.my)

Bahrain Stock Exchange, website: http://www.bahrainbourse.com).

- The Dungeons Islamic Index Website: http://www.eu.spindices.com)).

Morgan Stanley Capital International Index, website: http://www.MSCI.com).

- The Islamic Financial Times Index: (http://www.ft.com.isiamic-fance).
- Stock in Standard & Port Stock Index, website: http://www.standardandooors.com).

- Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions al-Iufi, website: http://www.aaoifi.com.))

- "Kuala Lumpur Shariah Index - KLSI, website: http://www.sc.com.my)).

- Website (http://www.aliqtisadalislami.net).